

المجلس التنفيذي  
الدورة الرابعة والأربعون بعد المائة  
روما، 14-15 مايو/أيار 2025



الاستثمار في السكان الريفيين

---

## إقامة شراكات مع المصارف الإنمائية العامة والمؤسسات المالية المحلية لزيادة أثر عمليات الصندوق إلى أقصى حد

---

الوثيقة: EB 2025/144/R.11

بند جدول الأعمال: 4

التاريخ: 24 أبريل/نيسان 2025

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للاستعراض

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى استعراض مضمون هذه الوثيقة.

---

الأسئلة التقنية:

**Nigel Brett**

مدير  
شعبة الإنتاج المستدام والأسواق والمؤسسات  
البريد الإلكتروني: n.brett@ifad.org

**Pieterneel Boogaard**

المديرة الإدارية  
مكتب الإيصال التقني  
البريد الإلكتروني: p.boogaard@ifad.org

## إقامة شراكات مع المصارف الإنمائية العامة والمؤسسات المالية المحلية لزيادة أثر عمليات الصندوق إلى أقصى حد

### أولاً- المقدمة

- 1- يقر الصندوق بالدور المتنامي للمصارف الإنمائية العامة<sup>1</sup> في دعم أهدافه الإنمائية<sup>2</sup> ومنذ الأزمة المالية العالمية في الفترة 2007-2008، تطورت المصارف الإنمائية العامة، وأصبحت تؤدي دوراً متزايد الأهمية في معالجة إخفاقات السوق وتعبئة التمويل من القطاع الخاص.<sup>3</sup> وتوسع نطاق عملها مع الجهات الفاعلة العالمية، ولا سيما من خلال آليات مثل منصة المصارف الإنمائية العامة الزراعية التي يستضيفها الصندوق في إطار مبادرة التمويل المشترك. وفي الوقت نفسه، أصبحت مشاركتها في برنامج عمل الصندوق أكثر تطوراً، حيث انتقلت من تلقي الدعم المالي الأساسي إلى المشاركة في عمليات تعاون أكثر تكاملاً تشمل أدوات مالية متنوعة وتفاعلاً في مجال السياسات. ويُنفذ عمل الصندوق مع المصارف الإنمائية العامة أساساً من خلال برنامج عمله ويتوجه من سياسة التمويل الريفي الشامل. وتُركز استراتيجيات الصندوق المؤسسية الحالية والاستشرافية على دور حصول أصحاب الحيازات الصغيرة على التمويل لدفع عجلة التحول الريفي.<sup>4</sup>
- 2- وفي ضوء مجالات العمل المختلفة هذه، يسعى الصندوق إلى تبني رؤية استراتيجية تجاه المصارف الإنمائية العامة ومدى قدرتها على الاستفادة من أثر استثمارات الصندوق. وتتمحور المسألة الأساسية التي تتناولها هذه الورقة حول الكيفية التي يمكن أن يعمل بها الصندوق مع المصارف الإنمائية العامة لتعبئة المزيد من التمويل من أجل التنمية الريفية. ويشمل ذلك النظر في أكثر النماذج والأدوات فعالية لتحقيق الأثر، وأفضل الآليات المتاحة للصندوق لدعم المصارف الإنمائية العامة، وسبل إشراك المصارف الإنمائية العامة بصورة أكبر في المجالات المواضيعية للصندوق. وتستعرض هذه الورقة مشاركة الصندوق الحالية، والدراسات الحديثة، وتستند إلى الدروس المستفادة من منصة المصارف الإنمائية العامة الزراعية وغيرها من الجهات الفاعلة الإنمائية، وتقدم التوصيات. وتعكس العمل والمشاورات مع عدد من خبراء الصندوق.
- 3- التطور. شهد دور المصارف الإنمائية العامة تطوراً مستمراً على مدار القرن الماضي. وقد بدأ هذا التطور بإنشاء عدد كبير من هذه المؤسسات في أربعينات وخمسينات القرن الماضي كآلية لتوجيه الاستثمار العام نحو قطاعات استراتيجية من الاقتصاد، ولا سيما التصنيع والزراعة. وبحلول ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، أظهرت إعادة تقييم العديد من المصارف الإنمائية العامة، ولا سيما في البلدان النامية، أنها لم تفشل في تحقيق أهداف سياساتها فحسب، بل تسببت أيضاً في خسائر مالية فادحة، إذ تطلب العديد منها إعادة رسمة متكررة. وفي العقدين الماضيين، خضعت المصارف الإنمائية العامة لعملية تجديد، بمشاركة الوزارات التنفيذية والهيئات التنظيمية المالية وجبل جديد من المديرين لبناء مؤسسات متينة تركز بقوة على معالجة إخفاقات السوق وعدم المساواة، وحشد استثمارات القطاع الخاص مع ضمان الاستدامة المالية لعملياتها. وعلى الرغم من هذه التطورات، لا تزال المصارف الإنمائية العامة مجتمعاً متجانساً من حيث القدرات - المالية وغير المالية - والبنية المؤسسية والحوكمة. كما كان الاهتمام بدور المصارف الإنمائية العامة في مجال التنمية دورياً إلى حد ما على مر السنين.

<sup>1</sup> انظر الملحق الأول للاطلاع على تعريف وخصائص المصارف الإنمائية العامة المستخدمة في هذه الورقة.

<sup>2</sup> انظر، على سبيل المثال، [البيان الصحفي الصادر عن الصندوق بتاريخ 4 سبتمبر/أيلول 2023](#).

<sup>3</sup> تجدر الإشارة إلى أن المصارف الإنمائية العامة في بلدان مجموعة العشرين تساهم بشكل كبير في العدد الإجمالي.

<sup>4</sup> انظر نموذج عمل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق وإطاره المالي، واستراتيجية الصندوق التشغيلية بشأن القطاع الخاص للفترة 2030-2025.

## ثانيا- السياق

- 4- **سبب أهمية المصارف الإنمائية العامة بالنسبة للصندوق.** تشكل المصارف الإنمائية العامة ما يقرب من ثلثي التمويل الرسمي للزراعة في العالم.<sup>5</sup> ومن أدوارها الحاسمة تمكين الأسواق المالية الريفية المستدامة، نظرا لأن لديها عموما رسالة عامة تركز على التنمية، من خلال توفير التمويل بشروط تيسيرية على المدى الطويل. كما تُخصص المصارف الإنمائية العامة موارد محلية وخاصة، وتساعد في تشكيل السياسات، وتدفع التغيير المنهجي - وهي وظيفة بالغة الأهمية على وجه الخصوص في ضوء المشهد الإنمائي الدولي المتطور. ونظرا لريادة الصندوق في مجالي التنمية والتمويل الريفيين، فإن المصارف الإنمائية العامة تتمتع بإمكانات كبيرة لتقديم مساهمة كبيرة في سد فجوات التمويل من خلال استكمال أدوار المؤسسات المالية الأخرى، والمساعدة في الاستفادة من الاستثمارات العامة للوصول إلى أصحاب الحيازات الصغيرة والسكان الريفيين. ويمكن أن يتخذ العمل مع المصارف الإنمائية العامة شكل تمويل مشترك أو أنشطة مترامنة، مما يسهم في تعبئة الموارد وتمويل الاستثمارات التي تفيد الفئة التي يستهدفها الصندوق.<sup>6</sup> ويعني حجم ودور المصارف الإنمائية العامة أنها يمكن أن تكون حاسمة لقدرة الصندوق على تحقيق أهدافه المتعلقة بالوصول في المناطق الريفية، من بين أمور أخرى.
- 5- **بعض خصائص المصارف الإنمائية العامة:** بلغ عدد المصارف الإنمائية العامة 522 مصرفا على الصعيد العالمي في عام 2022، موزعة عبر 154 اقتصادا. وبلغت أصولها مجتمعة 23.2 تريليون دولار أمريكي، وبلغت مساهمتها من 10 في المائة إلى 12 في المائة من التمويل العالمي.<sup>7</sup> ونطاق معظم المصارف الإنمائية العامة متعدد القطاعات، ويشمل قطاعات تنمية الزراعة، والطاقة والبنية التحتية (الريفية)، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويبلغ حجم استثماراتها السنوية حاليا نحو 1.4 تريليون دولار. وتؤكد الأبحاث أن أنشطة المصارف الإنمائية العامة تعكس، من الناحية العملية، رسالتها الاجتماعية والإنمائية.
- 6- **التقسيم.** تختلف المصارف الإنمائية العامة اختلافا كبيرا من حيث رسالتها ونموذجها وحجمها ومستوى تعقيدها. ولأغراض هذه الورقة، سيجري تقسيم مجموعة المصارف الإنمائية العامة وفقا لهذه المعايير، مما يسمح للتوصيات بوضع هذه الاختلافات في الاعتبار. وهناك نوعان رئيسيان من النماذج التشغيلية للمصارف الإنمائية العامة: المستوى 1، الذي يتضمن الإقراض المباشر للمستخدمين النهائيين، والمستوى 2، الذي يقدم إقراضا بالجملة إلى المؤسسات المالية المحلية. ويمكن أيضا التمييز بين المصارف الإنمائية العامة من حيث رسالتها: المصارف الإنمائية العامة الزراعية، التي تخصص جزءا من حافظتها أو حافظتها كلها للتنمية الزراعية، المصارف الإنمائية العامة ذات الطابع العام، التي تركز على النمو الاقتصادي الأوسع نطاقا، والتي تركز غالبا على البنية التحتية. وأخيرا، يمكن تصنيف المصارف الإنمائية العامة بحسب الحجم إلى ثلاث مجموعات: المصارف البالغة الصغر (غالبا من المستوى 1)، والمصارف الصغيرة، والمصارف الكبيرة.
- 7- **الأثر الإنمائي.** نظرا لدورها الاجتماعي وحجمها، تعد المصارف الإنمائية العامة جهات فاعلة بالغة الأهمية لدعم النمو وتحقيق الأثر والتحول الريفي. وتؤكد البيانات المتعلقة بأدائها أنها تقدم قروضا أطول أجلا، وأنها أكثر تركيزا على الأثر من المصارف التجارية. غير أن هناك عدة عوامل تحد من أثرها وفعاليتها.<sup>8</sup>

<sup>5</sup> هذا تقدير إجمالي يخفي تباينا كبيرا ضمن مجتمع محلي يضم مؤسسات ذات نطاق واسع من التباير ودرجات رأس المال. المصدر: الصندوق. 2021. [الصندوق وشركاؤه يعلنون عن تحالف مقبل لدعم تمويل المصارف الإنمائية العامة للنظم الغذائية المستدامة والمنصفة.](#)

<sup>6</sup> للاطلاع على لمحة عامة عن تجربة المصارف الإنمائية العامة والصندوق، انظر مسودة تقرير شعبة الإنتاج والأسواق والمؤسسات. Ruotsi, Jorma (2021). *IFAD and PDBs: Global Experience and Way Forward*.

<sup>7</sup> وتتمتع دول مجموعة العشرين - وخاصة الصين - بنفوذ هائل، إذ تقدم المصارف الإنمائية العامة هذه ما يقرب من 80 في المائة من التمويل.

<sup>8</sup> انظر الملحق الأول.

8- المجالات الرئيسية التي تشهد طلبا كبيرا من المصارف الإنمائية العامة. كشف استقصاء أجرته منصة المصارف الإنمائية العامة الزراعية أن المصارف الإنمائية العامة الأعضاء حددت أن احتياجاتها الأكثر إلحاحا هي المساعدة التقنية والتمويل. ويحتاج العديد منها إلى مساعدة تقنية لتعزيز قدراتها المؤسسية (مثل إدارة المخاطر، والحوكمة، واستراتيجيات التمويل المبتكر)، أو إلى مساعدة تقنية قطاعية للمساعدة في بناء ذخيرة مشروعات قابلة للتمويل. كما تسعى هذه المصارف إلى الحصول على موارد للاستثمارات المتعلقة بالبيئة لسد الفجوات في النظم الغذائية المستدامة والقادرة على الصمود. وعلاوة على ذلك، غالبا ما تعتمد المصارف الإنمائية العامة على تمويل الحكومات والجهات المانحة لضمان استمراريتها على المدى الطويل، وتحتاج إلى آليات محسنة لتعبئة استثمارات القطاع الخاص.<sup>9</sup> كما يعد تعزيز الشراكات مع المؤسسات العالمية والإقليمية، والتبادلات بين الأقران، وتحسين أدوات رصد الأثر الإنمائي من المجالات الأساسية التي تشهد طلبا كبيرا.

### ثالثا- عمل الصندوق مع المصارف الإنمائية العامة<sup>10</sup>

- 9- بشكل عام، تواجه المصارف الإنمائية العامة التي ليس لديها مهمة واضحة أو تركيز محدد على الزراعة صعوبات في الدخول في عمليات تصل إلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وتخدمهم. وغالبا ما تركز هذه المصارف تركيزا أكبر على تمويل مشروعات البنية التحتية.
- 10- وواجهت معظم المشروعات المنفذة مع المصارف الإنمائية العامة، التي بدأت بقدرات مؤسسية وتنظيمية ضعيفة، مشاكل في التنفيذ في مرحلة ما. ويمكن معالجة بعض هذه المشاكل من خلال بناء القدرات، غير أن حل مشاكل مثل تلك المتعلقة بالنفوذ السياسي يكون أكثر صعوبة من خلال تدريب الموظفين وحده. وكقاعدة عامة، كلما كبر حجم المصرف الإنمائي العام وكان اقتصاد البلد أكثر تقدما، كانت القدرة الداخلية للمصرف أكثر تقدما.
- 11- وتعد خطوط الائتمان الأداة المالية الأكثر استخداما في عمل الصندوق مع المصارف الإنمائية العامة. وتفاوتت فعالية خطوط الائتمان هذه، واستجابة المصارف الإنمائية العامة المتلقية، باختلاف حجمها. فعندما تكون المصارف الإنمائية العامة أكبر حجما وأفضل إدارة، يصبح من الأصعب على الصندوق وضع شروط أو فرض متطلبات بشأن الإبلاغ، نظرا لأن خطوط الائتمان تمثل حصة أصغر نسبيا من قائمة الموازنة للمصارف الإنمائية العامة.<sup>11</sup> وعلى نحو متزايد تصبح خطوط الائتمان - وخصوصا تلك الممولة من خلال موارد آلية الحصول على الموارد المقترضة الأعلى تكلفة - غير مربحة، وخصوصا عندما تعمل في ظل هوامش أو حدود أسعار فائدة تفرضها الحكومات.<sup>12</sup>
- 12- وأظهرت أدوات إدارة المخاطر الأكثر تعقيدا، مثل ضمانات الائتمان الجزئية أو نظم تقاسم المخاطر، نتائج واعدة، ولكنها لا تزال غير بارزة في حافظة الصندوق. والتجارب التي أجريت في كينيا وإثيوبيا، ومؤخرا في البرازيل مع بنك التنمية البرازيلي، كانت إيجابية، وقد تشير إلى فرص لتكرارها. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأدوات نُفذت في جميع الحالات مع مصارف إنمائية عامة راسخة وأكبر حجما، وتمتلك خبرة داخلية واسعة وقدرات مالية قوية. ويمثل بنك التنمية البرازيلي حالة خاصة، إذ كان أول مصرف إنمائي عام يتمكن

<sup>9</sup> نوقشت مسألة قدرة المصارف الإنمائية العامة على تعبئة المزيد من استثمارات القطاع الخاص بالتفصيل خلال فعاليات تمويل التنمية الجارية، وستحتل هذه المسألة مكانة بارزة في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، الذي سيعقد في إشبيلية من 30 يونيو/حزيران إلى 3 يوليو/تموز 2025.

<sup>10</sup> يقدم الملحق الثاني لمحة عامة ووصفا أكثر تفصيلا للمشروعات السابقة ذات الصلة في برنامج القروض والمنح في الصندوق.

<sup>11</sup> هناك العديد من الأمثلة، ولا سيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي تدعم هذه الملاحظة.

<sup>12</sup> تجدر الإشارة إلى أن أي أداة مالية ستواجه قيودا إذا لم يُصمّم نموذج عمل المصرف الإنمائي العام بما يتناسب مع الشريحة المستهدفة. ولذا، من المهم ربط الأدوات المالية بالمساعدة التقنية، التي تهدف إلى مواءمة نموذج العمل مع خصائص المستفيدين المستهدفين.

الصندوق من العمل معه مباشرة<sup>13</sup> والنجاح في تعبئة تمويل مشترك من مصادر تمويل أخرى، بما في ذلك الصندوق الأخضر للمناخ.

13- وقد سلطت الأعمال التحليلية السابقة الضوء على التجارب الأكثر إيجابية الناتجة عن نماذج المستوى 2، حيث تقوم المصارف الإنمائية العامة بإعادة إقراض المؤسسات المالية المحلية (يشار إليها أيضا باسم الإقراض بالجملة)<sup>14</sup>. وتدعم تجربة الصندوق هذه النتيجة؛ فقد أفادت معظم المشروعات التي تعمل مع المصارف الإنمائية العامة من المستوى 2 بتحقيق نتائج إيجابية من حيث معدلات الوصول والصرف/الاستخدام (على سبيل المثال، بنغلادش، وإثيوبيا، والهند).

14- ومن الصعب التوصل إلى استنتاجات قاطعة بشأن أثر المساعدة التقنية أو بناء القدرات في عمليات المصارف الإنمائية العامة. ولم يحل بناء القدرات دائما مشاكل القدرات الداخلية في المصارف الإنمائية العامة، وغالبا ما لم يخضع لتقييمات المهارات اللاحقة اللازمة لتحديد فعاليته. وتميل الدراسات إلى تسليط الضوء على أهمية بناء القدرات، وإن لم تكن مدعومة دائما بأدلة قوية.<sup>15</sup> ولا يزال دعم المصارف الإنمائية العامة من المستوى 1 في توسيع نطاق وصولها مهمة صعبة، حتى عندما يجري توفير التمويل والمساعدة التقنية.<sup>16</sup> والمصارف الإنمائية العامة من المستوى 2 التي تقدم بناء القدرات لشركائها من المؤسسات المالية المحلية أكملت عموما التدريب المقرر، ولكنها غالبا ما تفتقر إلى التقييم القوي للأثر على مهارات وأداء المؤسسات الشريكة.<sup>17</sup> وعلى الرغم من أوجه القصور هذه، فإن المساعدة التقنية تظل شرطا أساسيا لتحسين الوصول وأداء المصارف الإنمائية العامة، نظرا للقيود التنظيمية والوظيفية المختلفة التي تواجهها.

15- ولا تزال تجربة الصندوق في دعم المصارف الإنمائية العامة للتركيز بشكل أكبر على الاستدامة في بداياتها.<sup>18</sup> وقد أبدت المصارف الإنمائية العامة اهتماما بهذه المواضيع، ولا سيما نتيجة التمويل (المدعوم غالبا) المتاح لدعم هذه الجهود. وفي حافظة الصندوق، أصبح الإبلاغ عن البيئة مجالا يحظى باهتمام متزايد من جانب مقدمي رأس المال. كما أصبح عدد متزايد من المصارف الإنمائية العامة جهات معتمدة لدى صناديق المناخ (مثل الصندوق الأخضر للمناخ)، مما قد يشجع على زيادة التركيز على الاستدامة.<sup>19</sup>

16- وفي برنامج عمله، تركز قيمة الصندوق كشريك للمصارف الإنمائية العامة عموما على الابتكار والتحسين والأثر أكثر من تركيزها على الحجم. ومن خلال خبرته المصرفية، يمكن أن يساعد الصندوق في معالجة نقاط الضعف التشغيلية وتعزيز نماذج عمل المصارف الإنمائية العامة - بما في ذلك المنتجات المالية وإدارة

<sup>13</sup> قام الصندوق بتعديل بنود اتفاقيته لتسهيل المعاملات المباشرة مع بنك التنمية البرازيلي.

<sup>14</sup> انظر، من بين دراسات أخرى،

Ruotsi, Jorma (2021). *IFAD and PDBs: Global Experience and Way Forward*. مشروع تقرير شعبية الإنتاج والأسواق والمؤسسات. وفي حين أن الإقراض المباشر (نموذج المستوى 1) قد يكون أكثر صعوبة للمصارف الإنمائية العامة بسبب التكلفة والجهد المبذولين في إنشاء قنوات تسليم جديدة، فإن الإقراض بالجملة (المستوى 2) يفوض وظيفة الوصول إلى المؤسسات المالية المحلية - أو في بعض الحالات، التعاونيات الكبيرة - التي لديها بالفعل القدرة على الوصول إلى العملاء من خلال القنوات القائمة.

<sup>15</sup> انظر على سبيل المثال

Ruotsi, Jorma (2021). *IFAD and PDBs: Global Experience and Way Forward*. مشروع تقرير شعبية الإنتاج والأسواق والمؤسسات؛ و Vigano, Laura (2021). *The role of finance and public development banks in promoting sustainable agriculture around the world*.

<sup>16</sup> كما هو الحال مع أي مصرف، فإن التواصل عن بُعد الذي يتضمن عمليات ذات أحجام صغيرة يضع ضغوطا على الهوامش، مما يثبط المصارف.

<sup>17</sup> استنادا إلى الخبرة الميدانية للصندوق، تصبح المساعدة التقنية أكثر فعالية عندما تُدمج في الاستراتيجية العامة للمصرف الإنمائي العام (التي توافق عليها القيادة العليا)، وتؤدي إلى تغييرات في نموذج العمل والربحية، على النحو الذي ينعكس في خطة العمل. أما التدخلات المالية غير المصحوبة بالمساعدة التقنية، فتقلل من فرص تحقيق تغيير مفيد.

<sup>18</sup> يجري تنفيذ مشروع حالي في المكسيك، وهو مشروع حوض بلناس - الحد من التعرض لتغير المناخ والانبعاثات من خلال سبل العيش المستدامة، ويسير على نحو مرض (انظر الملحق الثاني).

<sup>19</sup> كان أحد الاستنتاجات الرئيسية لحدث مجموعة العشرين للتمويل المشترك في عام 2024 هو الدعوة المشتركة لتسهيل وصول أقل البلدان نموا - وخصوصا البلدان الصغيرة الأكثر ضعفا في وجه التقلبات المناخية - إلى مختلف أدوات صناديق المناخ الدولية.

المخاطر وتنمية الشراكات - لتلبية احتياجات الفئات التي يستهدفها الصندوق. ويمكن لنهجه في الاستهداف أن يدعم المصارف الإنمائية العامة في الوصول إلى مستفيدين جدد، بينما يمكن أن تيسر شبكاته الوصول إلى مصادر تمويل جديدة.

17- وتجمع منصة المصارف الإنمائية العامة الزراعية، التي أنشئت عام 2021 ويستضيفها الصندوق، 139 مصرفاً إنمائياً عاماً و8 شبكات إقليمية من 96 بلداً لتعزيز الاستثمارات في الزراعة المستدامة والتنمية الريفية. وتركز المنصة على ثلاث ركائز أساسية: تبادل المعرفة، وبناء القدرات، والدعوة إلى نظم غذائية خضراء وشاملة، وتجري أنشطة مثل تبادل الخبرات بين الأقران، والتدريب على أدوات مبتكرة مثل أداة التكيف التنوع البيولوجي ووضع خرائط الكربون، والحلقات الدراسية الشبكية العالمية.<sup>20</sup>

#### الإطار 1

منصة المصارف الإنمائية العامة الزراعية: رسم خريطة لاحتياجات المصرف الإنمائي العام في ملاوي

تعاونت منصة المصارف الإنمائية العامة الزراعية مع شركة الاستثمار الزراعي والصناعي في ملاوي في إطار برنامج الاستثمار في قدرة سبل العيش على الصمود وسلامة التربة في بلدان أفريقيا والكاربيبي والمحيط الهادئ الذي يموله الاتحاد الأوروبي لدمج الحلول الزراعية الإيكولوجية في عمليات المصارف. ومن خلال هذا التدخل، ستعزز شركة الاستثمار الزراعي والصناعي النظام الإيكولوجي المالي الذي يدعم التحول الزراعي المستدام، ويبسط عمليات صنع القرار، ويضمن مراعاة الحلول القائمة على الطبيعة عند تقديم الائتمان للمزارعين والشركات الصغيرة. وشارك في هذه المهمة الأولية لرسم الخرائط كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ومجموعة البنك الدولي، والمكاتب القطرية للصندوق، ووفود الاتحاد الأوروبي لدى ملاوي. كما وضع الفريق خطة عمل لضمان تلبية احتياجات شركة الاستثمار الزراعي والصناعي. وقد نجحت المهمة في تمهيد الطريق للمضي قدماً في تعزيز تمويل الزراعة الإيكولوجية في ملاوي.

18- وتؤدي المنصة أيضاً دوراً أساسياً في مناصرة النظم الغذائية المستدامة في المنتديات العالمية، مثل الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وقمة التمويل المشترك، وفي تحضيرات هذا العام للمؤتمر الرابع لتمويل التنمية، مما يجعل المصارف الإنمائية العامة محركاً رئيسية للتنمية الريفية وأهداف الاستدامة. ومن خلال استضافة المنصة، لا يوفر الصندوق منفعة عامة قيمة لمجتمع تمويل التنمية فحسب، بل ييسر أيضاً استثمارات الحد من الفقر.<sup>21</sup>

### رابعاً- الدروس والملاحظات

19- عملت وكالات إنمائية مختلفة بكثافة مع المصارف الإنمائية العامة. وتعاونت الوكالة الفرنسية للتنمية بنشاط مع المصارف الإنمائية العامة للنهوض بالتنمية الريفية، مما أسفر عن العديد من الاستنتاجات والدروس المستفادة. كما أنها شريك رئيسي في منصة المصارف الإنمائية العامة الزراعية. وتعد الشراكات الاستراتيجية

<sup>20</sup> في عام 2024، جددت المنصة حوارها، ولا سيما مع المصارف الإنمائية الوطنية، ورحبت بأعضاء جدد من مختلف المناطق، مما وسع نطاق أثرها ووصولها. وتشمل أبرز الشراكات مساهمة قدرها 2.3 مليون يورو من المفوضية الأوروبية للمشروعات الزراعية الإيكولوجية، ودعم مقرر من الوكالة الفرنسية للتنمية (مليون يورو) والصندوق (مليون دولار أمريكي)، مما يسלט الضوء على وجود التزام راسخ بتعزيز الممارسات المستدامة في الزراعة.

<sup>21</sup> انظر أيضاً مناقشة الفريق العامل المعني بالتنمية لمجموعة العشرين بشأن المنافع العامة العالمية. ويعزز هذا الدور الإشرافي أيضاً فرص التمويل المشترك مع المصارف الإنمائية العامة، ويعزز مكانة الصندوق كشريك موثوق على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية. وبناء على هذا الزخم، يعتزم الصندوق تقديم مقترح إلى أمانة التمويل المشترك لعرض نتائج منصة المصارف الإنمائية العامة الزراعية، مثل التدريب والتبادلات بين الأقران، لزيادة إبراز صورة المنصة وأثرها في القمة القادمة.

بالغة الأهمية لتحقيق الأثر: عادة ما يوفر جمع نقاط القوة والمعرفة التي لدى مختلف الجهات الفاعلة في هذا المجال رؤى قيمة.<sup>22</sup>

20- وتشدد جهات فاعلة بارزة أخرى على أهمية استخدام آليات تقييم صارمة لإرشاد استراتيجيات التنمية الناجحة. كما أنها تشدد على أهمية رأس المال الخاص في مبادرات التنمية الريفية، مشيرة إلى أن المشروعات التي تستفيد من مشاركة القطاع الخاص غالباً ما تحقق معدلات نجاح أعلى.<sup>23</sup>

21- **إمكانات نموذج المستوى 2.** خلصت الأبحاث المتعلقة بدور المصارف الإنمائية العامة والمصارف التي تستخدم تكنولوجيات الفحص لاتخاذ قرارات الانتماء إلى أنه في ظل الفحص المكلف، غالباً ما يكون الانتماء المقدم أقل من المطلوب. ويعود ذلك إلى عدم قدرة المصارف على جني المنافع الكاملة من المشروعات التي تمولها.<sup>24</sup> وتشير الدراسة إلى أن المصارف الإنمائية العامة يمكن أن تساعد في معالجة هذه الاختلالات من خلال الإقراض للمصارف التجارية بأسعار فائدة مدعومة أو من خلال تقديم ضمانات ائتمانية، وهو ما يتواءم مع ملاحظة الصندوق التي تفيد بأن نماذج المستوى 2 تميل إلى تحقيق نتائج أفضل.

### خامساً- السبل المحتملة للمضي قدماً بالنسبة للصندوق

22- يعرض هذا القسم بعض السبل المحتملة للصندوق للمضي قدماً في عمله مع المصارف الإنمائية العامة. وتعد هذه الاقتراحات ذات صلة خاصة ببرنامج القروض والمنح في الصندوق، حيث تنفذ جميع الأعمال ذات الصلة تقريباً. وينبغي أن يتواءم نهج التصميم العام مع سياسات الصندوق ومبادئه التوجيهية الحالية، ولا سيما سياسة التمويل الريفي الشامل والمبادئ التوجيهية المرتبطة بها.<sup>25</sup>

23- وكنقطة انطلاق، ينبغي أن ينصب تركيز الصندوق على تحليل الجوانب التي يمكن فيها تحسين الأثر أو تعزيزه. وفي البلدان التي بها قيود سياساتية كبيرة تؤثر على عمليات المصارف الإنمائية العامة، ينبغي إدراج هذه القيود في تصميم المشروع. وينبغي استعراض النطاق والأثر الحاليين للمصرف الإنمائي العام (المصارف الإنمائية العامة)، وفهم أي فجوات. وينبغي تطبيق نهج التقسيم المستخدم في هذه الورقة لفهم نموذج المصارف الإنمائية العامة ورسالتها وأدائها التاريخي ومستوى نضجها، ولا سيما فيما يتعلق بالعوامل التي تحد من الأثر المذكورة سابقاً.<sup>26</sup>

24- ومن منظور الرسالة، يكون من الأنسب عموماً للصندوق العمل مع المصارف الإنمائية العامة الزراعية. ويمكن أن يركز العمل مع المصارف الإنمائية العامة ذات الطابع العام على إقامة شراكات بشأن الاستثمارات في مجالات مثل البنية التحتية أو إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وعندما يكون للمصارف الإنمائية العامة ذات الطابع العام مصلحة استراتيجية في تطوير الإقراض الزراعي، يمكن أن يوفر الصندوق خبرة أساسية في مجالات مثل الاستراتيجية، وعرض المزايا، وتنمية القدرات الداخلية، وتصميم المنتجات المالية.

25- وبالنسبة لجميع شرائح المصارف الإنمائية العامة الزراعية - البالغة الصغر والصغيرة والكبيرة - يمكن أن يبدأ تحديد وتخطيط أوجه العمل بالاحتياجات والمتطلبات الخاصة للمصارف الإنمائية العامة لمعالجة نقاط الضعف والاختناقات التشغيلية بشكل أفضل. ويمكن أن يعد الصندوق قائمة بالتهج والتدخلات المثبتة التي

<sup>22</sup> أثبتت تعاون الوكالة الفرنسية للتنمية مع مؤسسات مثل البنك الدولي أن دمج الموارد والخبرات من شأنه أن يدعم مبادرات التنمية الريفية دعماً كبيراً. وقد أتاح إنشاء الوكالة الفرنسية للتنمية لقاعدة بيانات شاملة بشأن المصارف الإنمائية العامة رؤى قيمة بشأن المشهد العالمي لهذه المؤسسات.

<sup>23</sup> انظر أيضاً تقرير التقييم السابع عشر لمصرف التنمية الألماني.

<sup>24</sup> انظر Marcela و Javier Freixas و 2016. المصارف الإنمائية العامة وعبوب سوق الائتمان. البنك الدولي.

<sup>25</sup> إذا جرى دمج بعض أو كل هذه التوصيات المقترحة في استراتيجية أو وثيقة توجيهية، فإنها تندرج ضمن نطاق التمويل الريفي للصندوق.

<sup>26</sup> يقدم الملحق الثالث وصفاً أكثر تفصيلاً للتوصيات بحسب الشريحة. ولتقليل عدد الكلمات، جرى استبعاد هذه التوصيات من النص الرئيسي. ويوضح الملحق الأول العوامل الرئيسية التي تحد من أثر المصارف الإنمائية العامة وفعاليتها.

يمكن مواءمتها مع الاحتياجات التي حددها كل مصرف إنمائي عام على حدة. وفي ضوء النتائج الأقوى الملحوظة مع المصارف الإنمائية العامة من المستوى 2، ينبغي أن ينصب تركيز الصندوق على العمل مع هذه المؤسسات لتحسين الوصول والأثر.

- 26- وبالنسبة للمصارف الإنمائية العامة البالغة الصغر (عادة من المستوى 1)، سيكون من المفيد تحديد مجموعة من المتطلبات الدنيا للدعم المالي. وفي حالة عدم استيفاء هذه المتطلبات، يمكن أن يتمتع الصندوق عن المشاركة المالية والتركيز بدلا من ذلك على تقديم المساعدة التقنية لتعزيز المصارف الإنمائية العامة.
- 27- وعلى وجه الخصوص، بالنسبة للمصارف الإنمائية العامة البالغة الصغر والصغيرة، ينبغي أن تقتصر أي مشاركة مالية بمساعدة تقنية لتحسين فرص تحقيق الأثر. وفي حالة المصارف الإنمائية العامة من المستوى 2، يمكن أن يشمل ذلك جمع المؤسسات المالية المحلية ذات الصلة لتنسيق الجهود وتبادل المعرفة.
- 28- وبالنسبة للمصارف الإنمائية العامة الصغيرة والأكبر حجما، ينبغي أن ينصب التركيز بشكل أكبر على أدوات تخفيف المخاطر، لتحسين الاستفادة من موازنتها العامة وزيادة التمويل المشترك. ويمكن أن يؤدي الصندوق دورا أكثر فعالية في دعم المصارف الإنمائية العامة في جمع الأموال من مصادر أخرى؛ ويُعد تزايد توافر تمويل القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية مؤشرا واعدا.
- 29- وبالنسبة للمصارف الإنمائية العامة الأكبر حجما، هناك مجال لتطوير أدوات مبتكرة أو أكثر تعقيدا تساعد على الاستفادة من موازنتها العامة وجذب المزيد من التمويل من القطاع الخاص.<sup>27</sup> ويمكن أن يضطلع الصندوق بدور الوسيط، إما من خلال تيسير الحلول القائمة على التكنولوجيا (مثل رصد الحوافز)، أو من خلال جمع الشركاء الماليين باعتباره "مجمعا للتمويل".
- 30- وعلى الصعيد الداخلي، من المهم أن يمتلك الصندوق خبرة قوية وذات صلة. وفي بعض المجالات، يتمتع الصندوق بسجل حافل؛ وفي مجالات أخرى، بدأ الصندوق في بناء القدرات في الأونة الأخيرة. وإذا أدمجت بعض أو كل التوصيات الواردة في هذا القسم في سياسة التمويل الريفي الشامل والمبادئ التوجيهية ذات الصلة، فإن ذلك سيطلب موارد إضافية، ويجب أن يكون مصحوبا بخطوات عمل واضحة لضمان أن يكون الصندوق جاهزا وقادرا على تقديم أنواع الدعم والخبرة المقترحة.
- 31- ويمكن أن تواصل منصة المصارف الإنمائية العامة الزراعية العمل كآلية لجمع مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك المصارف الإنمائية العامة، ومديري الأصول، والمستثمرين من القطاع الخاص، وأن تعمل كجهة اتصال لتبادل المعرفة المتخصصة وتحديد الثغرات في القدرات الداخلية المذكورة في إطار النقطة السابقة.

## سادسا- أسئلة للمناقشة

- 32- ما هي الخبرات والدروس المستفادة التي يمكن للدول الأعضاء إبرازها كأتملة ذات صلة من خلال عملها مع المصارف الإنمائية العامة، من أجل المساعدة في تحديد كيفية قيام الصندوق بتحسين مشاركته؟
- 33- كيف يمكن أن يركز الصندوق تركيزا أكبر على تعبئة رأس المال الخاص للمصارف الإنمائية العامة؟ وهل هناك فرص إضافية مرتبطة بقدرة الصندوق على التعامل مباشرة مع المصارف الإنمائية العامة، على سبيل المثال، من خلال وضع المعايير أو استخدام شبكاته لتيسير الوصول إلى مصادر تمويل جديدة؟
- 34- ما هي الأدوات أو أشكال المساعدة الأخرى التي يمكن أن يقدمها الصندوق لتعزيز مشاركته مع مجتمع المصارف الإنمائية العامة لدعم الاستثمارات في التحول الريفي؟

<sup>27</sup> تعتبر المواءمة مع الاستراتيجية التشغيلية بشأن القطاع الخاص المحدثة مؤخرا للفترة 2025-2030، ومرفق تمويل التحول الريفي القادم ضرورية.



## تعريف المصارف الإنمائية العامة وخصائصها

- 1- تُعد المصارف الإنمائية العامة مجموعة غير متجانسة من المؤسسات. ووفقا للتعريف الوارد في [الموقع الشبكي للتمويل المشترك](#)، تشترك المصارف الإنمائية العامة في أربع سمات رئيسية: (1) تمتعها بوضع قانوني مستقل واستقلال مالي؛ (2) خضوعها لسيطرة أو دعم الحكومات المركزية أو المحلية؛ (3) تنفيذها لمهمة عامة، تهدف إلى معالجة تناقضات السوق؛ (4) عدم مشاركتها في الأنشطة المصرفية التجارية أو الحسابات المصرفية الفردية أو الائتمان الاستهلاكي. ويتعلق تمييز مهم آخر بالنطاق التشغيلي. ويمكن تحديد ثلاثة أنواع من المصارف الإنمائية العامة:
  - (1) **المصارف الإنمائية العامة العالمية** - المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف (مثل البنك الدولي) أو مؤسسات تمويل التنمية الثنائية ذات المهمة العالمية (مثل الوكالة الفرنسية للتنمية، ومصرف التنمية الألماني)؛
  - (2) **المصارف الإنمائية العامة الإقليمية** - مثل المصرف الأفريقي للتنمية، ومصرف التنمية الزراعية، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الإسلامي للتنمية؛
  - (3) **المصارف الإنمائية الوطنية** - التي يوجد مقرها عادة في البلدان الأعضاء في الصندوق، والتي يكون تركيزها الأولي على الاستثمار المحلي.
- 2- ولأغراض هذه الورقة، فإننا نركز على الفئة الثالثة (المصارف الإنمائية الوطنية)، حيث إن هذه المصارف هي التي يتعامل معها الصندوق مباشرة لتحقيق أثر على أرض الواقع.
- 3- وقد سلطت الأبحاث السابقة المتعلقة بالمصارف الإنمائية العامة الضوء على الدور المهم للإقراض بالجملة، حيث تقدم المصارف الإنمائية العامة الائتمان إلى المؤسسات المالية المحلية الأصغر حجما. وبناء على هذه الملاحظة، سنتناول هذه الورقة دور المؤسسات المالية المحلية من حيث تعاونها مع المصارف الإنمائية العامة.
- 4- ومن بين المصارف الإنمائية العامة الأعضاء في منصة المصارف الإنمائية العامة الزراعية التي يستضيفها الصندوق، تستهدف نسبة 35 في المائة من حافظة هذه المصارف الزراعة. ويشير تقدير آخر، مستمد من بحث مرتقب أجري لصالح الصندوق، إلى أن تمويل المصارف الإنمائية العامة هو ثالث أكبر مصدر لتمويل التحول الريفي، حيث بلغ 160 مليار دولار أمريكي في عام 2022، وهو ما يعادل تقريبا نفس حجم المساعدة الإنمائية الرسمية والمؤسسات المالية الدولية وقطاع التمويل البالغ الصغر مجتمعة. وعلاوة على ذلك، يُسلط بحث أجرته الوكالة الفرنسية للتنمية الضوء على الدور الحاسم للمصارف الإنمائية العامة في تمويل النظم الزراعية المستدامة، مشيرا إلى أن 66 في المائة من التمويل الزراعي العالمي يأتي من المصارف العامة.
- 5- وتقدم المصارف الإنمائية العامة قروضا أطول أجلا، وتعيد استثمار حصة أكبر من أرباحها (96 في المائة للمصارف الإنمائية العامة مقابل 70 في المائة للمصارف التجارية)، وتحافظ على نسب دين إلى حقوق المساهمين منخفضة (71 في المائة مقابل 87 في المائة)، وتميل إلى العمل بهوامش ربح أقل ونسب قروض متعثرة أعلى مقارنة بالمصارف التجارية.<sup>28</sup>
- 6- ويتبع التقسيم المستخدم في هذه الورقة المعايير والتجميعات التي وضعتها منصة المصارف الإنمائية العامة الزراعية في عام 2023. ويتضمن التصنيف الأصلي خمس فئات بناء على إجمالي الأصول:

<sup>28</sup> معظم البيانات المشار إليها هنا مستمدة من دراسة Xu et al. (2021). What are Public Development Banks and Development Financing Institutions? – Qualification Criteria, Stylized Facts and Development Trends. China Economic Quarterly International, volume I, issue 4: 271-294

- (1) بالغة الصغر (> 500 مليون دولار أمريكي، 37 في المائة من عدد المصارف الإنمائية العامة البالغ (449)؛
- (2) صغيرة (500 مليون دولار أمريكي - 20 مليار دولار أمريكي، 47 في المائة)؛
- (3) متوسطة (20 مليار دولار أمريكي - 100 مليار دولار أمريكي، 10 في المائة)؛
- (4) كبيرة (100 مليار دولار أمريكي - 500 مليار دولار أمريكي، 4 في المائة)؛
- (5) ضخمة (< 500 مليار دولار أمريكي، 2 في المائة).

7- ونظرا للحصة المنخفضة نسبيا (وإجمالي الأصول الكبير) للمصارف الإنمائية العامة المتوسطة والكبيرة والضخمة، فقد جرى تجميعها معا على أنها "أكبر حجما" لأغراض هذه الورقة، حيث تمثل 16 في المائة من عدد المصارف. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن المصارف الإنمائية العامة الزراعية تميل إلى أن تكون أصغر من المصارف الإنمائية العامة ذات الطابع العام، وبالتالي فهي ممثلة بشكل زائد في الشريحتين البالغة الصغر والصغيرة. وحيازات فئة المصارف الضخمة من الأصول كبيرة جدا (65 في المائة). وتجدر الإشارة إلى أن أي مصرف إنمائي عام فردي قد يظهر خصائص عدة شرائح. ولذلك، عند تصميم التدخلات، يبقى من المهم تخصيص النهج بناء على السياق الفعلي وتعقيد المصرف الإنمائي العام المعني.

8- وهناك عدة عوامل تحد من أثر المصارف الإنمائية العامة وفعاليتها. أولا، قد تفتقر المصارف الإنمائية العامة ذات الرسالة الإنمائية الأوسع - مثل المصارف التجارية - إلى حوافز كافية للوصول إلى الشرائح الريفية التي تعاني من نقص في الخدمات. وثانيا، قد تؤدي ملكية الحكومة إلى التدخل في مجال الحوكمة أو في قرارات الائتمان. وثالثا، قد يؤدي تحمل مخاطر أعلى أو غير مدروسة إلى ضعف الأداء والحاجة اللاحقة إلى دعم القطاع العام. ورابعا، قد تواجه المصارف الإنمائية العامة الأصغر حجما، على وجه الخصوص، صعوبة في بناء شبكات التوزيع والتواصل اللازمة للوصول بفعالية إلى السكان الريفيين المستهدفين. وخامسا، قد يواجه رأس المال التيسيري خطر إبعاد التمويل التجاري أو التمويل المقدم من القطاع الخاص، مما يؤدي إلى سوء توزيع الموارد الشحيحة. وسادسا، وضع العديد من البلدان سياسات أو أنظمة خاصة بالمصارف الإنمائية العامة؛ وحيثما تحد هذه السياسات أو الأنظمة المرنة التشغيلية، فإن أثرها غالبا ما يكون كبيرا على الأداء والاستدامة المالية.

9- وجرى تحليل بعض الملاحظات الواردة في القسم السابق في دراسات سابقة للصندوق. ويعرض الجدول أدناه النتائج الرئيسية لدراسة أجريت في عام 2021.

#### الإطار 2

النتائج الرئيسية لدراسة الأثر الرجعي لبرنامج عمل المصارف الإنمائية العامة لعام 2021 التي أجرتها شعبة الإنتاج والأسواق والمؤسسات<sup>29</sup>

- كان الإفراض القائم على خطوط الائتمان، والمدعوم بالمساعدة التقنية، هو طريقة السائدة بوضوح للشراكات؛
- يعد نهج الإفراض بالجملة (المستوى 2) من خلال مؤسسات التمويل البالغ الصغر والتعاونيات الائتمانية، من بين جهات أخرى، أكثر فعالية بكثير كأداة للشمول من الإفراض المباشر للمقترضين النهائيين من جانب المصارف الإنمائية العامة (المستوى 1)؛
- تعد خدمات الدعم غير المالي، لا سيما بناء القدرات، بالغة الأهمية، ولكنها تعتمد بدرجة كبيرة على تمويل الجهات المانحة؛

<sup>29</sup> Ruotsi, Jorma (2021). *IFAD and PDBs: Global Experience and Way Forward*. مشروع تقرير شعبة الإنتاج والأسواق والمؤسسات.

- تواجه العديد من المصارف الإنمائية العامة الوطنية ثغرات في المهارات في مجال الخدمات المصرفية العامة، وإدارة المخاطر، ولا سيما في أساليب التمويل المبتكر. ولا تزال هذه الثغرات تمثل تحديا خطيرا أمام النجاح والنمو والاستدامة؛
- تتفاوت قدرة المصارف الإنمائية العامة الوطنية على جمع التمويل الدولي والتمويل من القطاع الخاص بشكل كبير بين البلدان. ولا يزال العديد من المصارف الإنمائية العامة يعتمد بشكل كبير على التحويلات الحكومية المباشرة لاستدامة عملياتها؛
- تعد الاستثمارات في القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية نادرة في المشروعات المشتركة بين الصندوق والمصارف الإنمائية العامة الوطنية؛
- يمتلك عدد قليل جدا من المصارف الإنمائية العامة التي شملها الاستعراض قدرات داخلية أو نظم قائمة لتقييم الأثر الإنمائي.

ملاحظة: استنادا إلى استعراض غير شامل لحوالي 15 مشروعا من مشروعات الصندوق.

## لمحة عامة تفصيلية عن مشروعات الصندوق مع المصارف الإنمائية العامة

- 1- يوضح تدخلان مبكران للصندوق في الجنوب الأفريقي مع المصارف الإنمائية العامة الوطنية تعقيدات تنفيذ مثل هذه المبادرات. والتدخل الأول هو مشروع التسويق والائتمان الزراعي (1988-1980) في ليسوتو، الذي أقام شراكة مع مصرف التنمية الزراعية في ليسوتو لتوفير الائتمان لأصحاب الحيازات الصغيرة من خلال الإقراض المباشر. وقام الصندوق بتمويل خط ائتمان، ودعم توسيع شبكة فروع مصرف التنمية الزراعية في ليسوتو، وتدريب موظفيه ليصبح مصرف التنمية الزراعية في ليسوتو الجهة الرئيسية التي توفر الائتمان الزراعي. والتدخل الثاني هو برنامج دعم التمويل الريفي (2003-2013) في موزامبيق، والذي شارك فيه صندوق (FARE) Fundo de Apoio à Reabilitação Económica، وهو صندوق حكومي تابع لوزارة الزراعة والتنمية الريفية. وكُلف صندوق FARE بإصدار خطوط ائتمان لمؤسسات التمويل البالغ الصغر الريفية وتقديم الدعم بالمنح لتوسيع نطاقها، كجزء من مرفق الابتكار والتواصل التابع للبرنامج.
- 2- وواجه كلا المشروعين تحديات تتعلق بالقدرة المؤسسية. ففي ليسوتو، عانى مصرف التنمية الزراعية في ليسوتو من ضعف الوصول، وارتفاع تكاليف المعاملات، وضعف تحصيل القروض. كما أثر عدم وجود حسابات منفصلة لأموال الصندوق وضعف إدارة المخاطر على الأداء. وقد عكس التراجع المالي لمصرف التنمية الزراعية في ليسوتو وإعساره في نهاية المطاف في تسعينات القرن الماضي الأثر التراكمي لهذه التحديات. وفي موزامبيق، واجه صندوق FARE صعوبات تتعلق بقدرات الموظفين والنظم التشغيلية والضوابط. ونتيجة لأوجه القصور في فحص مؤسسات التمويل البالغ الصغر بفعالية، عانى صندوق FARE أيضا من تعليق العقود، وارتفاع غير عادي في معدلات التعثر، وتعليق التمويل في نهاية المطاف من جانب الصندوق والبنك الأفريقي للتنمية.
- 3- وفي شرق أفريقيا، حققت التدخلات التي يدعمها الصندوق نتائج إيجابية أكبر. فبين عامي 2010 و2019، عزز برنامج وصول التقنيات والابتكارات المالية إلى المناطق الريفية في كينيا شراكة تحويلية بين الصندوق ومؤسسة التمويل الزراعي وحكومة كينيا. ومن خلال تنفيذ مرفق لتقاسم المخاطر من خلال الخزانة الوطنية، مكّن برنامج وصول التقنيات والابتكارات المالية إلى المناطق الريفية في كينيا مؤسسة التمويل الزراعي من تقديم قروض بقيمة 23.7 مليون دولار أمريكي لأصحاب الحيازات الصغيرة الريفيين والمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الريفية، محققا نسبة زيادة التمويل بالديون بلغت 6.4، ومتجاوزا أهداف الوصول بنسبة 57 في المائة. كما أن المساعدة التقنية المقدمة من تحالف الثورة الخضراء في أفريقيا ساعدت مؤسسة التمويل الزراعي على تطوير منتجات مالية مبتكرة، مما عزز وصول النساء والشباب والتعاونيات إليها. وساهم نجاح البرنامج في إنشاء النظام الوطني لضمان ائتمان المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة، ووضع خطط لإنشاء مرفق للتمويل الأخضر في إطار مشروع مرفق الشمول المالي الريفي في كينيا.
- 4- وفي إثيوبيا، يمتد برنامج الوساطة المالية الريفية على ثلاث مراحل، من عام 2003 إلى الوقت الحاضر، وكان حجر الزاوية لاستثمارات التمويل الريفي في الصندوق. وركز البرنامج، الذي يديره المصرف الإنمائي الإثيوبي، على بناء القدرات داخل مؤسسات التمويل البالغ الصغر وتعاونيات الادخار والائتمان الريفية، ووفر خطوط ائتمان كبيرة. ونجحت المرحلة الأولى من برنامج الوساطة المالية الريفية (2003-2011) في استخدام ميزانيتها البالغة 88.73 مليون دولار، متجاوزة أهداف الوصول، ومعززة ثقافة الادخار بين المجتمعات المحلية الريفية. أما المرحلة الثانية من برنامج الوساطة المالية الريفية (2011-2020)، فقد توسعت بميزانية قدرها 248 مليون دولار أمريكي، واستخدمت خط ائتمانها بالكامل، ولكنها واجهت انتقادات لإعطائها الأولوية لمؤسسات التمويل البالغ الصغر الكبيرة على تعاونيات الادخار والائتمان الريفية الأصغر. والمرحلة الثالثة من برنامج الوساطة المالية الريفية، التي أطلقت في عام 2020 بميزانية قدرها 305.7 مليون دولار، تبنت

نهجا أكثر تنوعا، يشمل ضمانات الائتمان والاستئجار وتمويل سلسلة القيمة. ويهدف البرنامج إجمالاً إلى الوصول إلى 13.5 مليون عميل، مع تركيز قوي على الشمول المالي للفقراء الريفيين. وبينما حقق الاستثمار التراكمي البالغ 650 مليون دولار أمريكي مكاسب كبيرة، فإن الدروس المستفادة من المراحل السابقة تسلط الضوء على الحاجة إلى استهداف متوازن وتحسين نظم الرصد.

5- وفي فييت نام، ركزت جهود الصندوق لتحسين الخدمات المالية الريفية في البداية على خطوط الائتمان الإقليمية من خلال المصارف الإنمائية المملوكة للدولة، بما في ذلك بنك فييت نام للسياسات الاجتماعية، ولاحقاً مصرف فييت نام للزراعة والتنمية الريفية. وفي حين أن هذه المبادرات حققت بعض النجاح، مثل الوصول إلى المقترضين شبه الفقراء في مقاطعات محددة، فقد ظهرت تحديات مستمرة. وأعاق إجماع مصرف فييت نام للزراعة والتنمية الريفية عن إقراض أصحاب الحيازات الصغيرة والمجموعات غير الرسمية، بالإضافة إلى هوامش إعادة الإقراض غير المربحة بسبب أسعار الفائدة التي تحددها الحكومة، فعالية خطوط الائتمان هذه. ونتيجة لذلك، حول الصندوق تركيزه في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى إنشاء مؤسسات التمويل البالغ الصغر الإقليمية، مثل صناديق تنمية المرأة، التي وصلت بفعالية إلى النساء الريفيات ذوات الدخل المنخفض من خلال مجموعات الادخار والائتمان المجتمعية. وفي الآونة الأخيرة، ومع انخفاض اعتماد فييت نام على التمويل الدولي والتركيز المتزايد على المبادرات البيئية، يقترح برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للصندوق للفترة 2019-2025 إعداد استراتيجية وطنية للشمول المالي لدعم عمليات تمويل القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية. ويمكن أن تنطوي هذه المبادرة على مصرف إنمائي عام تقدمي أو مصرف تجاري كمؤسسة مضيئة للإقراض بالجملة وبناء القدرات.<sup>30</sup>

6- وفي الهند، تؤكد تجربتان متناقضتان تباين أساليب عمل المصارف الإنمائية العامة - حتى داخل البلد الواحد. وأظهر البرنامج الوطني لدعم التمويل الصغير (2000-2009) الدور القوي للمصارف الإنمائية العامة في مبادرات القطاع المالي التي يدعمها الصندوق. وقام مصرف تنمية الصناعات الصغيرة في الهند، وهو جهة فاعلة رئيسية في تطوير التمويل البالغ الصغر، بتنفيذ البرنامج الوطني لدعم التمويل الصغير بقرض من الصندوق بقيمة 22.2 مليون دولار أمريكي. وبالاستفادة من تمويل الصندوق، إلى جانب التمويل المقابل من مصرف تنمية الصناعات الصغيرة في الهند ومنحة من وزارة التنمية الدولية، حقق المشروع أهدافه الرئيسية بكفاءة، حيث صرف 100 في المائة من قرض الصندوق و96 في المائة من منحة وزارة التنمية الدولية. وحظي المشروع بإشادة واسعة لتحفيزه لتدفقات مالية كبيرة من المؤسسات الرسمية إلى مؤسسات التمويل البالغ الصغر. وبحلول نهاية البرنامج، كان مصرف تنمية الصناعات الصغيرة في الهند قد دعم أكثر من 11 مليون عميل من ذوي الدخل المنخفض من خلال 130 مؤسسة تمويل بالغ الصغر، مما جعل البرنامج الوطني لدعم التمويل الصغير أحد أكثر مشروعات الصندوق استقطاباً للتمويل على الصعيد العالمي. وقد أكد هذا النجاح على إمكانية تكرار نموذج البرنامج الوطني لدعم التمويل الصغير مع مصرف تنمية الصناعات الصغيرة في الهند كشريك أساسي.

7- وبعد انتهاء برنامج البرنامج الوطني لدعم التمويل الصغير، واجه قطاع التمويل البالغ الصغر في الهند مجموعة من التحديات، بما في ذلك مشاكل متعلقة بحماية العملاء والأطر التنظيمية، وبلغت ذروتها بأزمة على مستوى القطاع في عام 2010. ويقدم برنامج تمكين النساء وتحسين سبل عيشهن في سهول الغانج الوسطى (2006-2015)، الذي نفذه المصرف الوطني للزراعة والتنمية الريفية، مثالا واضحا على ذلك. وتمثل هدف برنامج تمكين النساء وتحسين سبل عيشهن في سهول الغانج الوسطى في تمكين المرأة من خلال مجموعات المساعدة الذاتية والتدريب على محو الأمية المالية، ولكنه واجه تأخيرات بسبب القيود المفروضة على القدرات لدى الوكالات المنفذة الأولية وبطء وتيرة مشاركة المصرف الوطني للزراعة والتنمية الريفية.

<sup>30</sup> في الواقع، تهدف العديد من المشروعات الحالية والمقبلة في فييت نام إلى إشراك المصارف الإنمائية العامة في تمويل الاستثمارات في الزراعة الحراجية والتكيف مع المناخ.

وبحلول منتصف مدة البرنامج، أدى ضعف الأداء ومحدودية استخدام الأموال إلى إنهائه قبل الأوان في عام 2015. ومنذ إطلاق برنامج تمكين النساء وتحسين سبل عيشهن في سهول الغاتج الوسطى، قلل الصندوق من اعتماده على المصارف الإنمائية العامة في الهند، مفضلاً بدلاً من ذلك النماذج المالية المجتمعية كوسيلة أكثر فعالية لربط السكان الريفيين بالخدمات المالية.

8- وفي بنغلاديش، تعاون الصندوق على نطاق واسع مع مؤسسة Palli Karma-Sahayak Foundation المملوكة للدولة لتنفيذ مبادرات واسعة النطاق في مجال التمويل البالغ الصغر، كجزء من حافظتها الاستثمارية البالغة 2.5 مليار دولار أمريكي، منها مساهمة قدرها 970 مليون دولار أمريكي من الصندوق. وقد تأسست Palli Karma-Sahayak Foundation في عام 1990، وأصبحت حجر الزاوية في التنمية الريفية في بنغلاديش، حيث لا تقدم فقط الإقراض بالجملة من خلال شبكتها التي تضم 278 شريكا من مؤسسات التمويل البالغ الصغر و 11 100 فرع، بل تقدم أيضا بناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، والتأمين البالغ الصغر، وتنمية سلاسل القيمة. وقد أبرزت التقييمات التي أجراها مكتب التقييم المستقل في الصندوق فعالية مؤسسة Palli Karma-Sahayak Foundation في تلبية احتياجات الفقراء الريفيين، بمن فيهم شديدي الفقر والنساء ذوات الدخل المنخفض، وتعزيز النمو المستدام في قطاع التمويل البالغ الصغر في بنغلاديش. وبحلول عام 2015، وصلت مبادرات مؤسسة Palli Karma-Sahayak Foundation إلى 600 000 أسرة معيشية ورائد أعمال بالغ الصغر، مع تركيز قوي على تنويع المنتجات المبتكرة وبناء القدرات لاستدامة القطاع على المدى الطويل.

9- ويتيح مشروع حوض بلساس – الحد من التعرض لتغير المناخ والانبعاثات من خلال سبل العيش المستدامة في المكسيك فرصة للصندوق للتعاون مع مصرف إنمائي عام تقدمي لتعزيز التمويل الأخضر. ويهدف المشروع إلى تعزيز القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، والإنتاجية، وسبل العيش في حوض بلساس، وتشمل مكوناته تعزيز الحوكمة المناخية، والاستثمار في النظم الإيكولوجية وسلاسل القيمة القادرة على الصمود، وتطوير نظم معلومات ورصد للمناخ. وعمل الشريك الرئيسي، وهو الصندوق الاستثماري المكسيكي للأعمال الزراعية ومصايد الأسماك، وهو أكبر ممول زراعي في المكسيك، على ترسيخ مكانته كجهة رائدة في هذا المجال من خلال إطاره البيئي والاجتماعي الشامل وإطار الحوكمة فيه، وإصداره لسندات خضراء معتمدة من مبادرة سندات المناخ، والتي مولت مشروعات زراعية وحرارية ومشروعات الطاقة الشمسية بأكثر من 400 مليون دولار منذ عام 2018. وقد حظي التقدم في المشروع، الذي أطلق في عام 2022، بتقييم مرض. وفي عام 2024، رعى الصندوق دراسة للصندوق الاستثماري المكسيكي للأعمال الزراعية ومصايد الأسماك لتحليل إمكانات وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى أسواق ائتمان الكربون والعوائق التي تواجههم، والدور الذي يمكن أن يؤديه الصندوق الاستثماري المكسيكي للأعمال الزراعية ومصايد الأسماك كمصرف إنمائي عام في دعمهم. وينفذ الصندوق الاستثماري المكسيكي للأعمال الزراعية ومصايد الأسماك حاليا توصيات الدراسة، مما يوسع نطاق مساعداته التقنية وأدواته المالية المتاحة للمنظمات الريفية.

10- وفي عام 2024، عمل الصندوق مباشرة مع أكبر مصرف إنمائي في البرازيل، وهو بنك التنمية البرازيلي – وهو ثاني أكبر مصرف إنمائي في العالم - في مشروع لتعزيز القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية في أربع ولايات شمال شرق البلاد. وبعد هذا المشروع، الذي تبلغ تكلفته 253 مليون دولار أمريكي ويمتد لثمان سنوات (قرض ومنحة مختلطان)، فريدا من نوعه، حيث إن العلاقة المالية والقانونية بين الصندوق وبنك التنمية البرازيلي مباشرة، بدلا من علاقة يجري توجيهها من خلال الحكومة الوطنية أو دون الوطنية – وهي طريقة التشغيل المعتادة للصندوق. ويدعم هذه العملية ضمان سيادي من الحكومة الاتحادية. واتسمت التحضيرات القانونية والتنشغيلية المطلوبة لإتمام هذا الترتيب بالتعقيد والشمول الشديدين. وبموجب هذا الترتيب، يعمل بنك التنمية البرازيلي كقناة لتقديم قروض فرعية إلى أربع حكومات ولايات بالعملة المحلية.

ويتحمل بنك التنمية البرازيلي مخاطر العملة والمسؤولية عن سداد قرض الصندوق، فضلا عن إدارة ترتيبات القروض الفرعية. وتنشئ حكومات الولايات وحدات لإدارة المشروعات وتستخدم التمويل لتوفير الموارد على شكل منح للفئات التي تستهدفها. وفي حين أن بعض أسباب العمل مع مصرف إنمائي وطني كانت خاصة بالبرازيل، فقد شملت أسبابا أخرى قدرة بنك التنمية البرازيلي على تعبئة التمويل المشترك - 73 مليون دولار أمريكي من بنك التنمية البرازيلي بالمقارنة مع 65 مليون دولار أمريكي من الصندوق - وإمكانية مساعدة بنك التنمية البرازيلي على تركيز جهوده بشكل أكبر على مواضيع اجتماعية وبيئية محددة (شارك الصندوق الأخضر للمناخ في تمويل القرض والمنحة). ودفع نجاح هذه العملية بنك التنمية البرازيلي إلى طلب 35 مليون دولار أمريكي إضافية من الصندوق لتغطية الولايات الخمس المتبقية في شمال شرق البلاد. والتزم بنك التنمية البرازيلي بمطابقة شروط قرض ومنحة الصندوق الأخضر للمناخ بمبلغ إضافي قدره 100 مليون دولار، مما يضمن حصول جميع الولايات المشاركة على نفس الشروط والأحكام.

11- وأكدت الأعمال الأخرى المنفذة في الفترة الأخيرة مع المصارف الإنمائية العامة تباينا في النتائج والأداء في مختلف المجالات. فقد أقام مشروع الاستثمارات وسُبل كسب العيش الزراعية المستدامة في مصر شراكة مع أربعة مصارف إنمائية وطنية لإقراض المشاركين في المشروع مباشرة، ولكنه واجه تحديات في معدلات الصرف، ويعزى ذلك في الغالب إلى صعوبات في الوصول. وفي المقابل، حقق مشروعان في الأردن - مشروع الاستثمار في المجترات الصغيرة وانتشال الأسر الريفية من الفقر ومشروع النمو الاقتصادي والتوظيف الريفي - نجاحا أكبر من حيث الصرف. أما برنامج سلاسل القيمة من أجل التحول الشامل للزراعة في نيبال، فقد شهد وصولا محدودا، مما أدى إلى إعادة هيكلة الشراكة مع مصرف التنمية الوطني (مصرف التنمية الزراعية المحدود). وشهدت استثمارات مبادرة التمويل الأخضر الشمولي - وهي مشروعات مع مصارف التنمية الوطنية في جميع أنحاء منطقة الساحل ممولة من الصندوق الأخضر للمناخ - تأخيرات وتحديات تشغيلية مختلفة.

12- ومنح الصندوق مؤخرا منحة عالمية لتعزيز نظام إيكولوجي مالي شامل من أجل تحويل النظم الغذائية. وهذه المنحة، التي تبلغ قيمتها 1.5 مليون دولار أمريكي، والمقدمة إلى شركة Rabo Partnerships، تغطي فترة مدتها عامين، وتركز على تسعة بلدان مختارة مسبقا من منطقتي أمريكا اللاتينية والكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ.<sup>31</sup> ويستهدف البرنامج، من بين جهات أخرى، المصارف الإنمائية العامة ويهدف إلى توليد رؤى وتوجيهات عملية لتطوير حلول مالية مبتكرة مصممة خصيصا لدعم صغار المزارعين وتعزيز شمولهم المالي.

<sup>31</sup> بنغلادش، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وكولومبيا، وإكوادور، والهند، والمكسيك، وباكستان، والفلبين، وبييت نام.

## مصنوفة تقسيم المصارف الإنمائية العامة

المصارف الإنمائية العامة ذات الطابع العام	المصارف الإنمائية العامة الزراعية الأكبر حجما	المصارف الإنمائية العامة الزراعية الصغيرة	المصارف الإنمائية العامة الزراعية البالغة الصغر	
غير متاحة	أكثر من 20 مليار دولار أمريكي	500 مليون دولار أمريكي - 20 مليار دولار أمريكي	أقل من 500 مليون دولار أمريكي	الأصول (بالدولار الأمريكي)
تركيز واسع على النمو الاقتصادي استثمارات في البنية التحتية	قدرة داخلية عالية هيكل معقدة نظم داخلية متقدمة معظمها من المستوى 2	قدرة متوسطة جيوب من ثغرات في المهارات محدودة بتمويل المستوى 1 و 2	قدرة محدودة موازنات عامة صغيرة قدرة مؤسسية ضعيفة المستوى 1 (الإقراض المباشر)	خصائص المصارف الإنمائية العامة
الاستفادة من الخبرات من أجل التمويل المشترك الاستراتيجي	تجنب خطوط الائتمان والتركيز على الأدوات المالية المبتكرة (مثل السندات والتوريق)	إنشاء آليات التمويل المختلط واستكشاف خيارات تقاسم المخاطر	بناء القدرات لسد الثغرات في المهارات السعي إلى تلبية الحد الأدنى من متطلبات التمويل	أفضل طريقة للعمل
التركيز على تطوير منتجات مالية من أجل تمويل الزراعة الريفية والتمويل المناخي	تشجيع التمويل المناخي والاستفادة من الاستثمارات الخاصة	ربط المصارف الإنمائية العامة المتوسطة بالمصادر العالمية لتمويل التنمية	دعم التطوير التنظيمي والنظم الداخلية	
توفير الخبرات لمشروعات المؤسسات الزراعية الصغيرة والمتوسطة	دعم المصارف الإنمائية العامة في هيكل الاستثمارات المشتركة بين القطاعين العام والخاص	بفضل الإقراض بالجملة لتوسيع نطاق الوصول		
مساعدة المصارف الإنمائية العامة في الوصول إلى صناديق المناخ (مثل الصندوق الأخضر للمناخ)		دعم تطوير شبكات مؤسسات التمويل البالغ الصغر/شبكة منظمات الادخار والائتمان التعاونية لتحسين الوصول		
شريك استراتيجي، وممول مشارك، ومزود خبرة في مجال التنمية الريفية والإدماج والمناخ	مُبتكر في الأدوات المالية الجديدة، وخبير في مجال المناخ، ومعبئ للاستثمارات الخاصة	مدير المخاطر، وميسر التمويل، وخبير في تمويل سلسلة القيمة	بناء القدرات، وإعداد النظم، وتزويد التمويل (بما في ذلك خطوط الائتمان)	دور الصندوق

## المصارف الإنمائية العامة ذات الطابع العام

- 1- عندما يكون للمصارف الإنمائية العامة تركيز استراتيجي على الزراعة، يمكن السعي إلى تعميق العمل معها في الوصول إلى المشاركين في المشروع المستهدفين. وعندما يكون للمصارف الإنمائية العامة طابع أعم، فإن بإمكانها مع ذلك أن تكون شريكة في التمويل المشترك (مثل تمويل البنية التحتية أو إقراض المؤسسات الزراعية الصغيرة والمتوسطة).
- 2- وعندما تكون المصارف الإنمائية العامة ذات الطابع العام مهتمة استراتيجيا بتطوير البُعد الزراعي الغذائي أو المناخي الريفي ضمن حوافها، يمكن أن يقدم الصندوق الخبرة الأساسية بشأن الاستراتيجية، وعرض المزايا، والقدرات الداخلية، وتصميم المنتجات المالية المناسبة.



### المصارف الإنمائية العامة الزراعية البالغة الصغر

3- من المرجح أن تعمل المصارف الإنمائية العامة الزراعية البالغة الصغر في مجال الإقراض المباشر (المستوى 1)، وقد تكون قدراتها الداخلية ونطاق وصولها محدودين. ويمكن أن يركز الصندوق على بناء القدرات لتطوير المهارات، ودعم إنشاء النظم وآليات الإبلاغ المطلوبة، حسب الاقتضاء، للمساعدة في جذب المزيد من التمويل.

4- ويوصى بتحديد مجموعة من المتطلبات الدنيا للمصارف الإنمائية العامة الزراعية البالغة الصغر قبل أي مشاركة مالية. وبعد استيفائها، يمكن أن يشارك الصندوق من خلال خطوط الائتمان، حيث سيزيد هذا التمويل بشكل كبير من قدرة المصرف على إقراض المجموعات المستهدفة. ويمكن تشجيع التحول جزئياً إلى نموذج الإقراض بالجملة حسب الاقتضاء. أما بالنسبة للمصارف الإنمائية العامة الزراعية البالغة الصغر الأكثر تطوراً، يمكن أن يقدم الصندوق أيضاً الدعم في جمع أموال إضافية لهذه المصارف.

### المصارف الإنمائية العامة الزراعية الصغيرة

5- بالنسبة للمصارف الإنمائية العامة الزراعية الصغيرة من المستوى 1 التي لا تزال تعاني من نقص في المهارات، يمكن أن يواصل الصندوق بناء قدرات الموظفين، ولا سيما في المجالات المصرفية الأكثر تقدماً. ويمكن أن يهدف الصندوق إلى التحول من خطوط الائتمان إلى أدوات إدارة المخاطر (مثل الضمانات أو آليات تقاسم المخاطر)، للسماح بتعبئة المزيد من التمويل المشترك من المصارف الإنمائية العامة. وفي الأسواق المحلية الأكثر نضجاً، يوصى أيضاً بهيكل حلول التمويل المختلط لجذب مستثمرين من القطاع الخاص.

6- تمويل سلسلة القيمة. يمكن أن يدعم الصندوق تطوير أشكال مختلفة من تمويل سلسلة القيمة - والتي تتراوح من التمويل المباشر لسلاسل القيمة الزراعية وصولاً إلى توفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال الشركات الرئيسية أو منظمات المنتجين. كما يمكنه المساعدة في تطوير أو ترويج أدوات مثل تمويل مقبوضات المستودعات أو تمويل الفواتير/التحصيل، حيثما يكون ذلك مناسباً ومتوائماً مع الطلب. ويمكن تطبيق هذه النهج أيضاً على المصارف الإنمائية العامة الأكبر حجماً، حسب الاقتضاء.

7- ومن خلال المصارف الإنمائية العامة الزراعية الصغيرة من المستوى 2، يمكن أن يدعم الصندوق البرامج التي تهدف إلى بناء قدرات مؤسسات التمويل البالغ الصغر المحلية، ومنظمات الادخار والائتمان التعاونية، وفي بعض الحالات، تعاونيات المنتجين، بالإضافة إلى مكونات التدخل ذات الصلة المذكورة أعلاه.

8- ويمكن أن يستخدم الصندوق معرفته بالموارد العالمية لتمويل التنمية لربط المصارف الإنمائية العامة بفرص التمويل ذات الصلة. وبالنسبة للمصارف الأكثر نضجاً، يمكن أن يدعم الصندوق إصدار سندات اجتماعية أو سندات الاستدامة أو سندات القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، واستكشاف مصادر جديدة للمنح تتواءم مع هذه المواضيع (مثلاً من خلال الصندوق الأخضر للمناخ).

### المصارف الإنمائية العامة الزراعية الأكبر حجماً

9- من المرجح أن تكون المصارف الإنمائية العامة الزراعية الأكبر حجماً مؤسسات من المستوى 2. وينبغي دراسة خطوط الائتمان، حسب الاقتضاء، بعناية وتصميمها لضمان الإبلاغ والاستخدام المناسبين.<sup>32</sup> ويمكن وضع إطار لعمليات المشاركة مع المصارف الإنمائية العامة الأكبر حجماً يدور حول مجالات اهتمام جديدة

<sup>32</sup> لا تستفيد خطوط الائتمان من القوة الرئيسية للمصارف الإنمائية العامة الأكبر حجماً - قائمة موازنة قوية يمكن استخدامها للإقراض - وهو ما يشكل عيباً كبيراً عند التصميم للتمويل بالديون أو التمويل المشترك.

أو ناشئة (مثل التمويل المناخي)، وذلك باستخدام خبرة الصندوق في عمليات تقديم الطلبات ومتطلبات الإبلاغ عن مصادر التمويل الجديدة.

10- ويمكن أن يطبق الصندوق أدوات مالية أكثر تعقيدا أو ابتكارا، مستفيدا من إقراض المصارف الإنمائية العامة في جميع الحالات ما عدا الحالات الاستثنائية، إما من خلال التمويل المختلط أو تقاسم المخاطر عبر حافظة أوسع نطاقا. ويمكن أن يشمل ذلك دعم إصدار أو هيكلة أدوات جديدة، مثل السندات المواضيعية، والاستثمارات المشتركة بين القطاعين العام والخاص مع ديون متميزة أو توريق. وينصب تركيز هذه الأدوات على تعبئة الاستثمارات الخاصة.

#### إجماليًا

11- يمكن أن يؤدي الصندوق، عبر حافظته، دور الوسيط في الشراكات، ولا سيما الشراكات العابرة للحدود الوطنية، سواء كانت تركز على التكنولوجيا الجديدة أو على العلاقات المالية المباشرة بين الجهات الفاعلة. ويمكن للتكنولوجيا أن تدعم المصارف الإنمائية العامة في مجالات حاسمة، مثل رصد الحافظة وتتبع الأداء (وهو ما تستخدمه بالفعل غالبية المصارف الإنمائية العامة في منصة المصارف الإنمائية العامة الزراعية). كما يمكن للوساطة في الشراكات المالية أن تثبت دور الصندوق كمجمع للتمويل، حتى عندما لا يمتلك حصة مالية مباشرة.

12- وتشير المصارف الإنمائية العامة نفسها إلى تمويل القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية على أنه أكبر فجوة تمويل. ويشير ذلك إلى تحديد المصارف الإنمائية العامة للطلب على هذا النوع من التمويل على مستوى التجزئة، وبالتالي الحاجة إلى تمويل إضافي، فضلا عن الاستراتيجية المتطورة للمصارف الإنمائية العامة لإدراج مواضيع التعميم البيئية والمناخية في عملياتها. ويمكن أن يؤدي الصندوق دورا رئيسيا في هذه العملية، استنادا على خبرته في هذا المجال، لدعم المصارف الإنمائية العامة في تخصيص حصة متزايدة من حوافزها للمسائل الاجتماعية والبيئية والمناخية ذات الصلة.